الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي خميس مليانة
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الملتقى الدولي الثاني

يومي 5- 6 ماي 2009

الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية

النظام المصرفي الاسلامي نموذجا

موقف الاقتصاد الإسلامي من أزمة النظام المالي العالمي

د. زايري بلقاسم مهدي ميلود

جامعة وهران

كلية العلوم الاقتصادي

Zairi_belkacem@yahoo.fr

مقدمة:

لقد مر عالمنا في خلال العقود الأربعة الماضية بالعديد من الأزمات المالية ولكن تبقى هذه الأزمة هي الأكثر شدة وتأثيرا على أسواق المال والاقتصاد العالمي. كما أنها تعتبر الحدث الأبرز عالميا في العقد الأخير، حيث مازالت تداعيات هذه الأزمة تظهر من يوم إلى آخر. فمع تأميم شركتي الرهن العقاري (Freddie Mac & Fannie Mae) إلى اكبر عملية إفلاس في التاريخ الأمريكي لمصرف (ليمان بردرز)، إلى سيطرة الحكومة الأميركية على 80 في المائة من شركة التامين (إيه آي جي) مقابل قرض بقيمة 85 مليار دولار لدعم سيولة الشركة. ثم انهيار بنك الإقراض العقاري (واشنطن ميوتشوال) الذي تم بيعه الى بنك (جي بي مورغان) بعد أن سيطرت علية المؤسسة الاتحادية للتامين على الودائع.

لقد حطمت هذه الأزمة كثيرا من مبادئ الليبرالية الاقتصادية التي كانت تبشر بها أميركا كما أنها أثبتت أن ترك الأمر لقوانين السوق دون أية ضوابط و مراقبة يؤدي الى كوارث تصيب الاقتصاد الكلي نتيجة سيطرة الجشع و البحث عن الثراء دون النظر الى عواقب الأمور.

و لقد جاءت الأزمة المالية العالمية و التي بدأت في سبتمبر 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية, ومن ثم انتشرت في دول عديدة, خاصة تلك التي يرتبط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي, لتثير جدلاً كبيراً حول دور النظام الاقتصادي الإسلامي فيحل الأزمة, وفرص احتلاله مقدمة النظم الاقتصادية في قيادة الاقتصاد العالمي. كما أكد تقرير « **ماكنزي**» للتنافسية 2008-2009 أن قطا ع المصارف الإسلامية يتجه نحو تحقيق نمو قوي وربحية عالية , في الوقت الذي فاق فيه أداء المصارف الإسلامية أداء نظيرتها التقليدية منها في معظم الأسواق الرئيسة والتي تأثرت بالأزمة المالية تأثرا مباشرا وقويا.

و تحاول هده المداخلة أن تطرح إشكالية تحتاج إلى العديد من التحليل و هي لمادا كانت أثار الأزمة المالية محدودة للغاية على الصناعة المالية الإسلامية؟. و تحاول هده الورقة الإجابة على هدا السؤال من خلال تقديم بعض المعطيات الرقمية و النظرية و التطبيقية عن الأسباب الأساسية في هده المناعة، كالتزام البنوك الإسلامية بمنظومة قيمية و ترسانة من الضوابط الشرعية للتمويل والالتزام بإجراءات الرقابة المصرفية اللازمة مقارنة مع البنوك التقليدية. إضافة إلى اعتماد النظام المصرفي و سياسات المال و التجارة الإسلامية على الاقتصاد الحقيقي والتجارة الحقيقية وليس على تجارة المال. و من النتائج التي توصلت إليها الورقة أن هذه الأزمة ستتيح الفرصة

للتمويل الإسلامي ليكون له دور هام في النظام المالي العالمي الجديد الذي يتشكل أمام أعيننا حالياً و هذا باعتراف الاختصاصيين و الخبراء الأجانب.

1-مظاهر أزمة النظام المالي العالمي:

إن الأزمة المعاصرة هي " **أزمة مالية**" بالدرجة الأولى نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل-إلى حد كبير- عما يحدث في " الاقتصاد العيني". كيف حدث ذلك؟.(1)

ويعود ذلك إلى إسراف المؤسسات المالية في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني، و مع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية، زاد من عدد المدينين، وزاد بالتالي حجم المخاطر إذ عجز احدهم عن السداد. و هناك ثلاثة عناصر متكاملة يمكن الإشارة إليها و تفسر هذا التوسع المجنون في إصدار الأصول المالية:

أولا) زيادة أحجام المديونية أو ما يطلق عليه اسم **الرافعة المالية** (Leverage)، و يعني ذلك أن هناك نوعين من الأصول المالية، أصول تمثل الملكية و أصول تمثل مديونية، أما الأصول التي تمثل **الملكية** فهي أساسا ملكية الموارد العينية من أراض و مصانع و شركات، و هي تأخذ عادة شكل أسهم، و بالنسبة لهذا الشكل من الأصول المالية فهناك -عادة- حدود لما يمكن إصداره من أصول للملكية، حقا انه يمكن المبالغة في إصدار أسهم بقيم مالية مبالغ فيها عن القيمة الحقيقية للأصول التي تمثلها، و لكن يظل الأمر محدود، لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية، أما بالنسبة للشكل الثاني من الأصول المالية و هو **المديونية**، فيكاد لا توجد حدود على التوسع فيها. و قد بالغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول للمديونية، و كانت التجارب السابقة قد فرضت ضرورة وضع حدود على التوسع في الاقتراض.

و من هنا فقد استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية على ربط حدود التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدنى من الأصول المملوكة، فالمدين يجب أن يمتلك حدا أدنى من الثروة حتى يستدين، و أن يتوقف حجم استدانته على حجم ملكيته للأصول العينية.

حددت اتفاقية بازل للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقراض للبنوك بلا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك، فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأس مال و احتياطي و هو ما يعرف بالرافعة المالية. و رغم أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة احترام هذه النسب، فان ما يعرف باسم بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لا يخضع لرقابة البنك المركز، و من هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموالها كما في حالة UBS و يقال أن

الوضع بالنسبة لبنك Lyman كان اكبر، و هذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني مزيدا من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للازمة العقارية.

و لكن لماذا تتوسع المؤسسات المالية في الإقراض و الاقتراض؟ .لسبب بسيط الجشع ، فمزيد من الإقراض و الاقتراض يعني مزيدا من الأرباح، أما المخاطر الناجمة عن هذا التوسع في الإقراض فهي لا تهم مجلس الإدارة في معظم هذه البنوك، و التي تهتم فقط بالأرباح قصيرة الأجل، حيث يتوقف عليها حجم مكافآت الإدارة، و من هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها و مكافآت مالية سخية لرؤساء البنوك، و هكذا أدى الاهتمام بالربح في المدة القصيرة إلى تعريض النظام المالي للمخاطر في المدة الطويلة. و لكن التوسع في الإقراض لا يرجع فقط إلى تجاهل اعتبارات الحدود للرافعة المالية لكل مؤسسة.

ثالثا) إن النظام المالي في الدول الصناعية قد اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق اختراع جديد اسمه المشتقات المالية (Financial Derivatives) ، و هو اختراع يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناءا على أصل واحد كما سيتضح من المثال الذي نوضحه عن تركيز الإقراض على قطاع أو قطاعات محدودة، فماذا حدث في هذا المجال، و المرتبط بما يعرف بأزمة الديون العقارية؟.

و ولدت الأزمة الأخيرة نتيجة ما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية، فالعقارات في أمريكا هي اكبر مصدر للإقراض و الاقتراض، فالحلم الأمريكي لكل مواطن هو أن يملك بيته، و لذلك فهو يشتري عقاره من البنك مقابل رهن هذا العقار، و الأزمة بدأت فيما عرف بالرهون العقارية الأقل جودة (Subprime) فماذا حدث؟.

ثالثا) نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة. حقا تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، و لكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار و سماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، و بالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية.

وقد تكاثفت هذه العناصر على خلق هذه الأزمة المالية، و لم يقتصر أثرها على التأثير على القطاع المالي بزيادة حجم المخاطر نتيجة للتوسع المحموم في الأصول المالية، بل انه هدد احد أهم عناصر هذا القطاع و هو " الثقة". فرغم أن العناصر الثلاثة المشار إليها-زيادة الإقراض، و تركيز المخاطر، و نقص الرقابة و الإشراف- كافية لإحداث أزمة عميقة.

فان الأمور تصبح أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي الذي يقوم على ثقة الأفراد، و يزداد تعقيدا نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول، فجميع المؤسسات المالية-و بلا استثناء-

تتعامل مع بعضها البعض، و أي مشكلة عويصة تصيب هذه المؤسسات، لابد أن تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي " العولمة".

و من مظاهر هذه الأزمة على سبيل المثال:

*الهرولة في سحب الإيداعات من البنوك لان رأس المال جبان و هذا ما تناولته وكالات الإعلام المختلفة.

*قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات و الأفراد خوفا من صعوبة استردادها.

*نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد و الشركات و المؤسسات المالية و هذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي و في كافة نواحي الحياة مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم.

*انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد و المال و هذا احدث ارتباكا و خللا في مؤشرات الهبوط و الصعود.

*ويخشى الخبراء النفسيون من أن عددا من الأمريكيين غرقوا في خندق لا مفر منه من الاكتئاب بسبب خوفهم على مساكن أسرهم . وأظهر مسح نشرته الرابطة الأمريكية لعلم النفس أن 8 من بين 10 أمريكيين يقولون إن الحياة الاقتصادية هي مصدر رئيسي للتوتر في حياتهم ، وذهب البعض إلى أن ما وصل إليه المواطن الأمريكي من اليأس والقنوط بسبب زلزال الأزمة الذي ضرب أركان النظام الأمريكي بأنه 11 سبتمبر جديد ، أو سبتمبر الأسود .وجاء في إحدى القصاصات الصادرة عن وكالة الأنباء الأمريكية ـــيتابع المحلل الاقتصادي المسلم ـــ ، أن أزمة العقار الناتجة عن الأزمة المالية الحالية أثرت بشكل كبير حتى على الأزواج المنفصلين بأمريكا.

فالالتزامات المالية التي تترتب عن مسطرة الطلاق وانهيار العقار ودعوى الإفراغ تدفع بأحد الزوجين إلى الاستمرار في العيش مع بعضهما البعض في مجال عادة ما يتسم بالضيق ، مع ما يمكن أن ينتج عن هذا الوضع من حرج لكلا الزوجين اللذين عادة ما يبذلان قصارى جهدهما لتحاشي الآخر عند الأكل والنوم وحتى عند الغسل وكي الملابس و قراءة الجرائد اليومية ، في انتظار تحسن الوضع الاقتصادي من جديد ليتمكنا من بيع العقار المشترك .

ولا أحد يستطيع من الزوجين معرفة المدى الذي يستغرقه هذا الوضع ، ويذهب بعضهم إلى القول إن المخرج من هذه الحالة حسب بعضهم هو أن يشتري أحد الزوجين نصيب الآخر بعد ربح في اليانصيب أو الرهان أو حينما تتدخل الدولة أو البنك لشراء أصول العقار المشترك. ويوصي المشرفون على الموت بحرق جثتهم عوض دفنها لعدم توفرهم على مصاريف الجنازة .

*انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة و تجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جدا و ضمانات مغلظة.

*انخفاض المبيعات و لاسيما في قطاع العقارات و السيارات و غيرها بسبب ضعف السيولة.*ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف و الإفلاس و التصفية و أصبح كل موظف و عامل مهدد بالفصل. إذ حذر مدير مكتب العمل الدولي إخوان سومافيا من أن الأزمة الحالية قد تسبب في تحويل عشرين مليون شخص في العالم إلى عاطلين عن العمل بحلول سنة 2009 .

*ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات.

*انخفاض معدلات الاستهلاك و الإنفاق و الادخار و الاستثمار و هذا أدى إلى مزيد من الكساد و البطالة و التعثر و التوقف و التصفية و الإفلاس.

و هذا يثير التساؤل الهام: ما هي الأسباب الرئيسية و الحقيقية لهذه الأزمة؟.

2-الأسباب الرئيسية لازمة النظام المالي العالمي:

إن تشخيص أسباب الأزمة هو مفتاح العلاج السليم، فتصور الشيء تصويرا سليما و دقيقا و محايدا و موضوعيا هو جزء من تقديم الحل السليم الموضوعي الرصين.

و يقول علماء الاقتصاد العالمي و منهم الذين حصلوا على جائزة نوبل في الاقتصاد مثل موريس آليه (إن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم و القواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج و تصوب تصويبا عاجلا). و يقول كينز " إن وجود أسواق المال بدون ضوابط و قوانين تنظم عملها كفيل بتحويل النظام الرأسمالي إلى كازينو للقمار". كما قال المحللان جون سارغيس و تاكيس فوتوبولس " إن ظاهرة سيطرة الطبقة المالية-المصرفية حولت الرأسمالية من "نظام" اقتصادي يستند إلى قواعد تنظيمية واضحة، إلى "فوضى" كازينو القمار الذي يقوم على مبدأ المخاطرة الكبيرة لتحقيق الأرباح الكبيرة".

كما تنبأ العديد من رجال الاقتصاد الثقات أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يقوم على مبادئ تقود إلى إفلاسه.

و مما ذكروه من أسباب هذه الأزمة على حد أرائهم ما يلي:

أولا: انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل: الاستغلال و الكذب و الشائعات المغرضة و الغش و التدليس و الاحتكار و المعاملات الوهمية و هذه الموبقات تؤدي إلى الظلم، أي ظلم من أصحاب الأموال من الأغنياء و الدائنين للفقراء و المساكين و المدينين و هذا سوف يقود إلى تذمر المظلومين عندما لا يستطيعون تحمل الظلم، و سوف يقود ذلك إلى تذمر المدينين و حدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم و قروضهم.

ثانيا: من أسباب الأزمة كذلك أن أصبحت المادة هي الطغيان و سلاح الطغاة و السيطرة على السياسة و اتخاذ القرارات السيادية في العالم و أصبح المال هو معبود الماديين. ففي عام 2004، اتهمت كل من Mac Freddie & Fannie Mae بتزوير حساباتها بهدف منح علاوات اكبر لمديريها. و اضطر مدراؤها الثلاثة على الاستقالة و دفع غرامة بقيمة 100 مليون دولار. و في العام 2006، حكم على شركة Mac Freddie بدفع 3.8 مليون دولار لممارستها الضغط بصورة غير شرعية لمصلحة أعضاء في مجلي النواب مكلفين بمراقبة نشاطاتها. هكذا سمح الموقع الهجيني لماردي القرض الرهني لهما بالانغماس إلى الآخر في لعبة خلط الطبيعة بين " المال العام و الخاص".
فبالرغم من مهمتهما الاجتماعية- مهمة السماح بالتملك لأكبر عدد مكن من الناس- كانتا تحاولان رفع نسب أرباح المساهمين فيها و خاصة مدرائها، إلى أقصى حد،و على سبيل المثال، كانت تصل رواتب كل من رؤساء شركتي Mac Freddie & Fannie Mae إلى مبلغ 70 مليون دولار سنويا. و لقد اكتسبت الشركات في الواقع نفوذا سياسيا ضخما، و كانتا تظهران سخاء كبيرا إزاء أعضاء الكونغرس في كلا الحزبين، الذين كانوا يخففون باستمرار من القيود القانونية التي كانت تخضع لها، و النتيجة انعدام الشفافية أصبح هو السائد.

ثالثا: يقوم النظام المصرفي الربوي على نظام الفائدة أخذا و عطاء و يعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراء و بيعا ووساطة، و كلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع كلما ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد و الشركات و المستفيد هو البنوك و المصارف و الوسطاء الماليين و العبء و الظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج و يرى بعض الاقتصاديين انه لا تتحقق التنمية الحقيقية و الاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج إلا إذا كان سعر الفائدة صفرا و هذا ما قاله ادم سميث و يرون أن البديل هو نظام المشاركة في الربح و الخسارة لأنه يحقق الاستقرار و الأمن، و قالوا كذلك أن نظام الفائدة يقود إلى تركز الأموال في يد فئة قليلة سوف تسيطر على الثروة.

ففي افتتاحية مجلة " تشالينجز"، كتب "بوفيش فانسون" رئيس تحريرها موضوعا بعنوان (البابا أو القرآن) أثار موجة عارمة من الجدل وردود الأفعال في الأوساط الاقتصادية .

فقد تساءل الكاتب فيه عن أخلاقية الرأسمالية ودور المسيحية كديانة والكنيسة الكاثوليكية بالذات في تكريس هذا المترع والتساهل في تبرير الفائدة ، مشيرا إلى أن هذا النسل الاقتصادي السيئ أودى بالبشرية إلى الهاوية .

وتساءل الكاتب بأسلوب يقترب من التهكم من موقف الكنسية ومستسمحا البابا بندكيت السادس عشر قائلا : " أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا ؛ لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات ، وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري ، لأن النقود لا تلد النقود " .

وفي الإطار ذاته ، يضيف الباحث الإسلامي ، وبوضوح وجرأة أكثر ، طالب رولان لاسكين ، رئيس تحرير صحيفة "لوجورنال دفينانس" ، بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تهز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة .

وعرض لاسكين في مقاله الذي جاء بعنوان : " هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية ؟ " ، المخاطر التي تحدق بالرأسمالية وضرورة الإسراع بالبحث عن خيارات بديلة لإنقاذ الوضع ، وقدم سلسلة من المقترحات المثيرة في مقدمتها تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية برغم تعارضها مع التقاليد الغربية ومعتقداتها الدينية .

ويرى البروفسور أوليفييه باستري، أستاذ الاقتصاد بجامعة باريز أن قرار الحكومة الفرنسية برفع القيود التشريعية والضريبية التي تمنع إصدار صكوك إسلامية في البلاد يترجم رغبتها في جذب جزء مما أسماه الادخارات الهائلة لأرباب المال المسلمين الحريصين على استثمار أموالهم بطريقة تراعي مقتضيات الشريعة الإسلامية .

رابعا: يقوم النظام المالي و المصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع كما كان المرابون يقولون في الجاهلية (**أتقضي أم تربي**)، و هذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول بسبب سعر الفائدة الأعلى.

خامسا: يقوم النظام المالي العالمي و نظام الأسواق المالية على مجموعة من الأدوات كالمشتقات المالية و التي تعتمد اعتمادا أساسيا على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات، و لا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع و الخدمات، فهي تحمل في طياتها الظلم و المقامرة بأموال المستثمرين. فجوهر أزمة الرهن العقاري هي ظاهرة بيع الديون، و إعادة بيعها و هذا التمويل بالدين الذي يقوم على الفائدة، هو أسلوب غير نافع و يؤدي إلى زعزعة الاستقرار و يعق تفاوت الدخل. و يؤكد **سوروس البليونير** و المستثمر الأمريكي من أصل هنغاري، أن من أسباب الأزمة المالية الحالية انتشار كثير من الأدوات الاستثمارية المعقدة، التي يرى أن بعضها غير مجد و يجب التخلص منه، خاصة إذا لم تستطع المؤسسات الرقابية فهمه و مراقبته. ومن جانبه رأى رئيس غرفة التجارة الفرنسية العربية ووزير الخارجية الفرنسي السابق هيرفيه دوشاريت أن "استيراد" المعاملات الإسلامية يهدف لتمكين الاقتصاد المحلي من الاستفادة من السيولة النقدية التي يملكها المستثمرون المسلمون .

ويرى من جانب ثاني أن النظام المالي الإسلامي يمكن أن يكون عامل دمج لملايين المسلمين الفرنسيين الراغبين في الحصول على خدمات مصرفية تتفق مع مبادئهم الدينية.

ومن جهتها أعلنت وزيرة الاقتصاد الفرنسية في المنتدى الفرنسي الثاني حول المال الإسلامي المنعقد في باريز في 26 نونبر 2008 أنها ستعطي تعليمات بشأن إلغاء الحواجز التشريعية والضريبية التي تحول دون إصدار صكوك إسلامية في البلاد مشددة على أن أرض فرنسا مستعدة لاستقبال المصارف التي تود إنجاز عمليات مطابقة للشريعة الإسلامية .

وأثنت لاكارد على البعد الأخلاقي في النظام المالي الإسلامي وقدرته على مواجهة أسباب الأزمة المالية الحالية مشيدة بتحريم الغرر والميسر في المعاملات الإسلامية .

و إذا عدنا الى الأزمة الأخيرة، فنرى أن الاحتياطي الفدرالي بتخفيضه سعر الفائدة لفترة طويلة رغبة منه في إنعاش الاقتصاد الأميركي بعد أزمة انفجار فقاعة شركات الدوت كوم في وول ستريت شجع على ضخ كمية هائلة من الأموال في السوق العقاري الأميركي الذي يتميز بالاستقرار و قلة التذبذب مما جعله ملاذا آمنا للمستثمرين. إلا أن دخول هذه السيولة الضخمة الى هذا السوق المستقر أدى الى طفرة في هذا السوق و قد كان مجلس الاحتياطي الفدرالي سعيد بهذه الطفرة حيث وجد في الرهون العقارية محركا رئيسيا للاقتصاد الأميركي نظرا لأنه كان يتم إعادة تمويل المقترض كلما ارتفعت قيمة عقاره مما شجع الشعب الأميركي على استمرار الإنفاق الاستهلاكي و بالتالي استمرار النمو في الاقتصاد الأميركي إلا أن ما لم ينتبه له احد هو أن هذه الطفرة لم تكن نتاج اقتصاد حقيقي بل هي قائمة على سلسلة من الديون المتضخمة التي لم يكن لها أي ناتج في الاقتصاد الفعلي، حيث كانت عبارة عن أوراق من السندات و المشتقات و الخيارات و عقود التحوط يتم تبادلها و المضاربة عليها في السوق الثانوية.

سادسا: من الأسباب كذلك سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية و التي تقوم على إغراء الراغبين (محتاجي) القروض و التدليس عليهم و إغرائهم و الغرر و الجهالة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية، و يطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر، و الذي يتحمل تبعة ذلك كله هو المقترض المدين الذي لا حول له و لا قوة و هذا ما حدث فعلا و هذا يقود في النهاية إلى الأزمة.

سابعا: يعتبر التوسع و الإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف) و التي تحمل صاحبها تكاليف عالية و هذا من أسباب الأزمة، و عندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية، زيد له في سعر الفائدة و هكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو مترله، و هذا ما حدث فعلا للعديد من حاملي هذه البطاقات و قادت إلى خلل في ميزانية البيت و كانت سببا في أزمة في بعض البنوك الربوية.

الآثار المدمرة لازمة النظام المالي العالمي:

حتى هذه المرحلة من إرهاصات أزمة النظام المالي العالمي، و الذي أصيب بجلطة خطيرة و نزيف داخلي في مخه أدت إلى شلل في أعضاء الجسد و تجمدت شرايين النشاط الاقتصادي و من أثار ذلك ما يلي:

أولا: الذعر و الخوف و القلق و التخبط الذي أصاب الناس جميعا منهم على سبيل المثال:

*الحكام و الرؤساء و الوزراء.

*أصحاب المؤسسات المالية و القائمين على أمور الأسواق المالية.

*أصحاب مؤسسات الوساطة المالية.

*أصحاب الودائع في البنوك و المتعاملون معها و كذلك أصحاب الودائع.

*المقترضون من البنوك و المتعاملون معها و كذلك أصحاب الودائع.

*المستهلكون المهددون بارتفاع الأسعار.

*الموظفون و العمال المهددون بفقد وظائفهم.

*الفقراء و المساكين الذين يعيشون على الإعانات و الصدقات.

و أصبحت هذه الأزمة مثل سرطان الدم الذي يسري في الحياة الاقتصادية.

ثانيا: إفلاس بعض البنوك و المصارف و المؤسسات المالية بسبب نقص السيولة و زيادة مسحوبات المودعين، و اضطرار بعض الحكومات من خلال البنوك المركزية إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من البقية الباقية حتى لا يحدث انهيارا تاما للحياة الاقتصادية و تقع الدولة في دائرة الإفلاس.

ثالثا: إفلاس بعض الشركات التي كانت تعتمد على صيغة التمويل بنظام القروض بفوائد أو توقف بعض خطوطها الإنتاجية، كما بدأت بعض البنوك بتنفيذ الرهونات و الضمانات التي معها و هذا سبب خللا في التدفقات النقدية لها.

رابعا: فقد الوظائف و ارتفاع نسبة طالبي الإعانات الاجتماعية الحكومية و غيرها، و هذا ألقى المزيد من الأعباء على ميزانيات الدول و أوقف العديد من المشروعات الاستثمارية الجديدة.

خامسا: قيام بعض الدول إلى فرض المزيد من الضرائب لتعويض العجز في ميزانياتها بسبب ارتفاع ميزانية الدعم و تقديم المساعدات للشركات و البنوك المقبلة على الإفلاس أو لدعم الودائع أو نحو ذلك.

سادسا: فقدان المقترضون لأصولهم و منازلهم المرهونة بسبب القروض و أصبحوا في عداد المشردين و اللاجئين و المهجرين و الفقراء و المساكين.

4-موقف الاقتصاد الإسلامي و الصيرفة الإسلامية من أزمة النظام المالي العالمي؟

يتساءل كثير من الناس: ما اثر أزمة النظام المالي العالمي على المؤسسات المالية الإسلامية من مصارف و شركات استثمار و دور تمويل و ما في حكم ذلك؟.

لا يجب أن تكون ردود علماء الاقتصاد الإسلامي و خبراء المؤسسات المالية الإسلامية على الأحداث المالية و المصرفية العالمية رد فعل، بل يجب إبراز مفاهيم و قواعد النظام الاقتصادي و المالي للناس و بيان مرجعيته و تطبيقاته، و التأكيد على أن حدوث مثل هذه الأزمات كان بسبب غياب تطبيق مفاهيمه ومبادئه و نظمه، و هذا ما سوف نتناوله في المحور التالي من خلال التركيز على قواعد الأمن و الاستقرار في النظام المالي و الاقتصادي الإسلامي بما يضمن عدم حدوث مثل هذه الأزمات.

قواعد (ضوابط) الأمن و الاستقرار في الاقتصاد الإسلامي:

يقوم النظام المالي و الاقتصادي الإسلامي و كذلك مؤسساته المالية على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمن و الآمان و الاستقرار و تقليل المخاطر و ذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة و المشتقات المالية و من أهم هذه القواعد ما يلي:

أولا: المعاملات الإسلامية قائمة على تبادل حقيقي للسلع و المنافع فلا تجيز الشريعة الإسلامية الربا و لا بيع ما لا يملك إلا بضوابط دقيقة كما في بيع السلم. حيث يجري تسليم الثمن بالكامل مع تأجيل المثمن و هنا تقل المخاطر التي تتعرض لها المعاملة كما تمنع بالإجماع البيع مع تأجيل الثمن و المثمن و الذي يجري في عقود المشتقات و لا تبيح بيع الدين على غير المدين إلا وفق شروط دقيقة تمنع الربا و الجهالة و الغرر. و من هذا الباب حرم علماء الشريعة التعامل في السندات و المشتقات بجميع أنواعها و هذا ما يفسر لماذا لم تتضرر المؤسسات الإسلامية من هذه الأزمة.

ثانيا: يقوم النظام المالي و الاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم و المثل و الأخلاق مثل الأمانة و المصداقية و الشفافية و البينة و التيسير و التعاون و التكامل و التضامن، و الاعتدال و الأمانة و الصدق ، فلا اقتصاد إسلامي بدون أخلاق و مثل، و تعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الأمن و الآمان و الاستقرار لكافة المتعاملين، و في نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية و الاقتصادية التي تقوم على الكذب و المقامرة و التدليس و الغرر و الجهالة و الاحتكار و الاستغلال و الجشع و أكل أموال الناس بالباطل (**و ابتغ في ما آتاك الله الدار الآخرة و لا تنس نصيبك من الدنيا و أحسن كما أحسن الله إليك و لا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين** –القصص، الآية 77).

هذه الرؤية تمثل نظاما للحوافز و يجعل هذا الإنسان مشدودا إلى الآخرة (**بل تؤثرون الحياة الدنيا ، و الأخرى خير و أبقى** –سورة الأعلى، الآيتان 16-17). هذا التهذيب لنزوات الإنسان ليس مسالة نظرية، فهذا

تاريخنا الإسلامي يشهد بنماذج كثيرة تعاملت بالمال، و كانت على أرقى مستوى من الأمانة، و الكفاءة و الصدق . و هذه دول شرق آسيا ينتشر فيها الإسلام بسلوك رجال الأعمال من حضرموت.

.

و يعتبر الالتزام بالقيم الإيمانية و الأخلاقية عبادة و طاعة لله يثاب عليها المسلم و تضبط سلوكه سواء كان منتجا أو مستهلكا، بائعا أو مشتريا و ذلك في حالة الرواج و الكساد و في حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة.

و نشير في هذا المجال أن جوهر الأزمات المالية التي عرفتها الدول الصناعية منذ حقب زمنية طويلة، يتمثل في تآكل القيم و الأخلاقيات التي تحكم سلوكيات الأفراد في تعاملاتهم المالية و غير المالية، حتى أننا رأينا في السنوات الماضية مواد دراسية بعنوان " **أخلاق العمل**" تضاف إلى مقررات بعض الجامعات الأمريكية إقرارا بهذا الخلل.

ثالثا: يقوم النظام المالي و الاقتصادي الإسلامي على قاعدة المشاركة في الربح و الخسارة و على التداول الفعلي للأموال و الموجودات، و يحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب و الأولويات الإسلامية و تحقيق المنافع المشروعة و الغنم بالغرم، و التفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال و أصحاب الأعمال و الخبرة و العمل وفق ضابط العدل و الحق و بذل الجهد هذا يقلل من حدة أي أزمة حيث لا يوجد فريق رابح دائما أبدا و فريق خاسر دائما أبدا، بل المشاركة في الربح و الخسارة.

و لقد شرع الإسلام صيغ استثمارية تقوم على ضوابط شرعية كالمضاربة و المشاركة و الاستصناع و السلم و الإجارة و المزارعة و المساقاة و غيرها من الأدوات الاستثمارية التي تقوم على قاعدة "الغنم بالغرم". و تركز على الاقتصاد الفعلي، و تبعده عن حمى المراهنات و المتاجرة بالنقود.

كما حرمت الشريعة الإسلامية كافة العقود الخاصة بتمويل الاستثمار القائمة على التمويل بالقروض بفائدة، و التي تعتبر من الأسباب الرئيسية للازمة المالية العالمية الحالية.

رابعا: حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية و التي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر و الجهالة، و لقد كيف فقهاء الاقتصاد الإسلامي مثل هذه المعاملات على أنها من المقامرات المنهي عنها شرعا.

و لقد أكد الخبراء و أصحاب البصيرة من علماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة هو نظام المشتقات المالية لأنها لا تسبب تنمية اقتصادية حقيقية، بل هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم و ارتفاع الأسعار كما تقود إلى أرذل الأخلاق، كما أنها تسبب الانهيار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام، و ما حدث في أسواق دول شرق آسيا ليس منا ببعيد.

خامسا: لقد حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور و صيغ و أشكال بيع الدين بالدين مثل: خصم الأوراق التجارية و خصم الشيكات المؤجلة السداد كما حرمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة، و لقد نهى رسول الله (ص) **عن بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين)**.

و لقد أكد خبراء و علماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون مما أدى إلى اشتعال الأزمة و هذا ما حدث فعلا.

سادسا: يقوم النظام المالي و الاقتصادي الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية، يقول الله تعالى " **و إن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة و أن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون**" (البقرة: 280).

في حين أكد علماء و خبراء النظام المالي و الاقتصادي الوضعي أن من أسباب الأزمة توقف المدين عن السداد، و قيام الدائن برفع سعر الفائدة، أو تدوير القرض بفائدة أعلى أو تنفيذ الرهن على المدين و تشريده و طرده و لا يرقب فيه إلا و لا ذمة و هذا يقود إلى أزمة اجتماعية و إنسانية تسبب العديد من المشكلات النفسية و الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و غير ذلك.

كيفية الخروج من الأزمة: قواعد و ضوابط الاقتصاد الإسلامي هي المخرج :

لقد تبين من تحليل أسباب الأزمة المالية المعاصرة أنها تتركز حول النظم الوضعية الآتية:

*نظام الفائدة (الربا) على الودائع و نظام الفائدة على القروض.

*نظام التجارة بالديون أخذا و عطاءا.

*نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة مقابل زيادة الأجل.

*نظام بيع الديون.

*نظام المشتقات الذي يقوم على المعاملات الاحتمالية و الحظ.

كما تبين من مفاهيم و قواعد و ضوابط النظام المالي و الاقتصاد الإسلامي و مؤسساته المالية انه يحرم كل هذه النظم التي كانت سببا في وجود الأزمة و تتعارض مع فطرة الإنسان و مقاصده الشرعية. فقد حرمت الشريعة الإسلامية نظام الفائدة الربوية على القروض و الائتمان و أحلت نظم التمويل و الاستثمار القائمة على المشاركة و تفاعل رأس المال و العمل في إطار قاعدة الغنم بالغرم. كما حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور الغرر و الجهالة و التدليس و المقامرة و الغش و الكذب و الإشاعات و الاستغلال و أكل أموال الناس بالباطل و أكدت على الالتزام بالصدق و الأمانة و التبيان و الشفافية.

و خلاصة القول عندما يتم الالتزام بقواعد و ضوابط الاقتصاد الإسلامي يمكن الخروج من الأزمة و صدق الله القائل " **فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل و لا يشقى، و من اعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا و نحشره يوم القيامة أعمى"** (طه: 123،124)

الخاتمة: الدروس المستفادة من الأزمة المالية الراهنة:

لقد مر عالمنا في خلال العقود الأربعة الماضية بالعديد من الأزمات المالية ولكن تبقى هذه الأزمة هي الأكثر شدة وتأثيرا على أسواق المال والاقتصاد العالمي. و من الدروس المستفادة من هذه الأزمة هي محدودية أثار الأزمة المالية على الصناعة المالية الإسلامية؟. و يعود سر ذلك إلى التزام البنوك الإسلامية بمنظومة قيمية و ترسانة من الضوابط الشرعية للتمويل والالتزام بإجراءات الرقابة المصرفية اللازمة مقارنة مع البنوك التقليدية. إضافة إلى اعتماد النظام المصرفي و سياسات المال و التجارة الإسلامية على الاقتصاد الحقيقي والتجارة الحقيقية وليس على تجارة المال. و على أساس ذلك فإن هذه الأزمة ستتيح الفرصة للتمويل الإسلامي ليكون له دور هام في النظام المالي العالمي الجديد الذي يتشكل أمام أعيننا حالياً و هدا باعتراف الاختصاصيين و الخبراء الأجانب.

المراجع :

1-اتاجي التوني ، لمعهد العربي للتخطيط ، (2004)، **الأزمات المالية**، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع و العشرون- مايو/أيار 2004- السنة الثالثة.

2-السيد البدوي عبد الحافظ (1999)، إدارة الأسواق المالية: نظرة معاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي.

3-روبرت جران (ترجمة سمير كريم)، ترويض النمو: نهاية المعجزة الآسيوية، (1999)، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة.

4-انظر الملف الكامل حول الأزمة المالية في : صندوق النقد الدولي (2008)، مجلة التمويل و التنمية، جوان.

5-صندوق النقد الدولي (2008)، آفاق الاقتصاد العالمي.

6-حازم الببلاوي: الأزمة المالية: محاولة للفهم :

انظر الرابطة http://www.moheet.com تاريخ الزيارة 2008/10/12

7-صندوق النقد الدول: نشرة صندوق النقد الدولي: الأزمة المالية في الولايات المتحدة، 29 سبتمبر ،2008.

8-موقع الجزيرة: خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي.

9-يوسف خليفة اليوسف: " الأزمة المالية و الاقتصاديات الخليجية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008.

دكتور حسين حسين شحاتة : "أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي"، سلسلة بحوث و دراسات في الفكر الاقتصاد الإسلامي. WWW.Darelmashora.com

10ـــ د. أحمد لسان الحق، منهج الاقتصاد الإسلامي لإنتاج الثروة واستهلاكها دار الفرقان للنشر الدار البيضاء الجزء الأول الطبعة الأولى السنة 1987.

11ـــ لطفي عامر، البورصة وأسس الاستثمار والتوظيف، منشورات دار الشعاع 1999. ـــ مازن الشاعر الأزمة المالية الأمريكية أسباها وتداعياتها المجلة الإلكترونية.

12ـــ د. محمد صالح المنجد، وقفات شرعية مع الأزمة المالية. طريق الإسلام (إسلام واي).

13ـــ د. عبد الحميد الغزالي، الأزمة المالية العالمية RAS Gharib. Net . ـــ عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، الذر المنثور دار الفكر بيروت 1993.

14ـــ د. سامي قابل، الاستثمار الإسلامي قائم على الأخلاق والقيم الروحية مجلة الاقتصاد. new.Net ARAB.

15 ـــ د. سامر قنطقجي، فقه المحاسبة الاجتماعية، دار النهضة دمشق.

16ـــ د. سامر قنطقجي، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، مؤسسة الرسالة 2005.

17ـــ د. سامر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة للطباعة والنشر. ط 1 سنة 2000.

18ـــ د. يوسف القرضاوي، حسن الإدارة مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد الأول منشورات دبي الإسلامي.

19ـــ د. يوسف القرضاوي، دور الأخلاق والقيم في الاقتصاد الإسلامي مؤسسة الرسالة.

20ـــ د. يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإنسان مؤسسة الرسالة بيروت.

21ـــ مواقع الإنترنت ـــ موقع الموسوعة الشاملة. ـــ موقع نيوز ويك. ـــ موقع مجلة شالونج الفرنسية http//www.challenges.fr